

دور السياسة المالية وزيادة حجم الاستثمار في ليبيا خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٣) احمد عبدالله الصويعي عون

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الي التعرف علي الأوضاع الاقتصادية في ليبيا في ظل السياسات المتبعة وارتباط ذلك بتطور قطاع النفط والتعرف علي حجم الإنفاق العام وتطورة وكذلك الي طبيعة السياسة المالية التي تحقق الأهداف وإثرها علي تدفقات الاستثمار للاقتصاد الليبي. وتوصلت الدراسة الي ان هناك محدودية لأدوات السياسة المالية في جانب الإيرادات في الاقتصاد الليبي ، كما توصلت الدراسة الي ان هناك تأثيراً واضحاً للسياسة المالية في زيادة تدفقات الاستثمار في الاقتصاد الليبي فقد قدر الاستثمار العام بنسبة ٨٥% ، اما الاستثمار الخاص فقد قدر بنسبة ٤٥%، وهذا يؤكد صحة الفرض الثالث.



Abstract

This study aimed to identify the economic conditions of Libya under the followed policies, determine their relevance to the development of oil sector, and identify the volume of public spending and its development. In addition, this study aimed to identify the nature of fiscal policy which achieves the desired objectives and its impact of investment inflows into the Libyan economy. The study found that there are limited fiscal policy tools on the side of revenues in the Libyan economy. Further, the study showed that there is an obvious impact of the fiscal policy on increasing investment inflows into the Libyan economy. The investment of the year is estimated to be 85% and the private investment is estimated to be 45%. In turn, this indicates the validity of the third hypothesis.



المقدمة:

مما لا شك فيه أن السياسات الاقتصادية التي نفذت بموجبها برامج التنمية الاقتصادية خلال العقدين الماضيين أدت إلى حدوث اختلالات هيكلية في أغلب القطاعات الاقتصادية.

ومع بداية التسعينات شهد النظام الاقتصادي في ليبيا تطورات عديدة شملت إعطاء دوراً كبيراً للقطاع الخاص بإتاحة الفرصة للأفراد للمشاركة في شتى المجالات والنشاطات، وتعاضم دور المبادرة الفردية في الاقتصاد عن طريق السماح للأفراد والتشراكيات بمزاولة بعض الأنشطة الاقتصادية في مجال الصناعة والأعمال التجارية والتصدير والاستيراد والنشاطات الخدمية، مثل السياحة والنقل، وامتلاك إدارة الفنادق.

حيث تواجه ليبيا في أعقاب الثورة عدداً من التحديات في وضع نظام إدارة مالية عامة تتسم بالقوة والفعالية والشفافية وفي ضمان استخدام الموارد الهيدروكربونية على نحو قابل للاستمرار. وفي حين أن النتائج والتوصيات الواردة في تقرير كل من بعثة إدارة شؤون المالية العامة في عام ٢٠١١ وورقة العمل حول الإنفاق العام الصادرة عن البنك الدولي في ٢٠٠٩ لاتزال صالحة للتطبيق بوجه عام وينبغي أن تكون جزء من استراتيجية إصلاح الإدارة المالية العامة في الأجل المتوسط.

حيث كانت التوصيات الواردة في التقرير لبعثة إدارة شؤون المالية وورقة العمل حول الإنفاق العام الصادرة عن البنك الدولي هي على النحو التالي:

- اعتماد إطار مالية عامة كلية تتحقق أهداف مرتبطة بالاستقرار والادخار.
- إنشاء وحدة مالية عامة كلية في وزارة المالية تتبع الوزير المباشر.
- هيكلة حساب الخزانة الموحد حساب احتياطي الميزانية والمؤسسة الليبية للاستثمار لصندوق تمويلي.
- وضع وتطبيق قواعد تنظم التدفقات الداخلة إلى الخارجة إلى محفظتي الادخار والاستقرار.



- اعتماد قوانين ولوائح لضمان الالتزام بمبدأ الشفافية والمساءلة في عمل الصندوق الثروة السيادية.
- البدء في تشغيل صندوق الثروة كصندوق استقرار ادخار.

مشكلة الدراسة:

تتمثل في دراسة ظاهرة السياسة المالية وما يترتب عليه من زيادة حجم الاستثمار الأمر الذي يؤثر على أوجه الإنفاق اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية، مع الأخذ في الاعتبار بأن الاقتصاد الليبي لا يزال يعتمد كثيراً على القطاع النفطي الذي أسهم بنحو ٥٦% من إجمالي الناتج المحلي في أغلب الفترات الدراسة وتتضمن الأنشطة الاقتصادي الأخرى الخدمات (٢٨% من إجمالي المحلي) وقطاعات الزراعة والصناعة والنقل والتشييد التي لا يزال حجمها متواضعاً (بحوالي ٤-٥% من إجمالي الناتج المحلي لكل منها).

وتظهر هيمنة القطاع النفطي بوضوح أيضاً في الحسابات المالية العامة فخلال الفترة ١٩٨٠ - ٢٠١٣ كانت الصادرات الهيدروكربونات تسهم بنحو ٧٥% من مجموع حصيلة الصادرات الليبية وكانت المصدر الرئيسي لبناء الاحتياطات الرسمية لدى مصرف ليبيا المركزي.

وهذا يتطلب بالضرورة دراسة وتحليل أثر السياسة المالية على عدد من المتغيرات الاقتصادية وأهمها الإنفاق العام والضرائب وذلك لتحديد مدى مساهمة هذه السياسات في زيادة تدفقات الاستثمار للقطاع العام والخاص وتحسين أداء الاقتصاد الليبي، ومن خلال هذا الطرح وفي إطار الحقائق تبرز مشكلة البحث والتي تتمثل في الإجابة على هذا التساؤل وهو "مدى فاعلية السياسة المالية في زيادة حجم الاستثمار في الاقتصاد الليبي من أجل تحقيق التنمية المستدامة".



أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة في كونها تقوم بتقييم وتقسيم مكونات السياسة المالية وتعتبر كل مكون بشكل منفصل على الاستثمار العام والخاص، كما أن هذه الدراسة تستخدم بيانات حديثة نسبياً بالمقارنة بالدراسات السابقة، كما أن تطور الوقائع الاقتصادية قد انعكس على تطوير عالم المالية من علم يهدف الى تأمين إيرادات عامة لتغطية نفقات عامة إلى العلم الى يبحث عن الوسائل المالية التي تستخدم الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فالنفقات العامة تؤثر على النشاط الاقتصادي المحلي، على الاستهلاك والادخار، وبالتالي تؤثر على الاستثمار.

أهداف الدراسة:

- تقوم الدراسة على عدة أهداف لعل من أهمها:
١. دراسة الأوضاع الاقتصادية في ليبيا في ظل السياسات المالية المتبعة، وارتباط ذلك بتطور قطاع النفط.
 ٢. دراسة حجم الإنفاق العام وتطوره، وكذلك دراسة الأسباب والعوامل التي أدت إلى عجز الميزانية.
 ٣. التعرف على طبيعة السياسة المالية التي تحقق الأهداف وأثرها على تدفقات الاستثمار للاقتصاد الليبي .
 ٤. تحقيق التكامل بين القطاع العام والخاص للوصول الي تحقيق التوازن الاقتصادي العام وتحسين فعالية السياسة المالية في ليبيا.

فروض الدراسة:

يستند الباحث في دراسته للمشكلة البحثية على الفرضيات التالية:



١. هل السياسة المالية تكون فعالة عندما تكون نسبة العجز للميزانية / الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى مقبول بجانب استقرار نسبة الدين العام / الناتج المحلي الإجمالي.
٢. هل السياسة المالية تكون غير فعالة عندما يكون أغلب رأس المال مملوك للحكومة.
٣. تؤثر السياسة المالية في زيادة تدفقات الاستثمار للاقتصادي الليبي.

حدود الدراسة:

تنقسم حدود الدراسة إلى التالي:

١- الحدود الزمنية:

تعتمد هذه الدراسة من بداية استخدام السياسة المالية الانكماشية من خلال تثبيت المرتبات والأجور في القطاع العام وفي إطار القانون رقم ١٥ لعام ١٩٨١ مروراً ببرنامج دعم القطاع الخاص بالسماح له بدخول مجالات كانت حكراً على القطاع العام وذلك حتى تتمكن من التعرف على دور السياسة المالية في هذه الفترة وأثرها على الاستثمار.

٢- الحدود المكانية:

اهتمت الدراسة ببيانات الاقتصادي الليبي بصفة أساسية. وسوف نتناول في هذه المقالة تطور الموازنة العامة، ثم التعرف على الدين العام الداخلي لمعرفة مدي كفاءة السياسة المالية في مواجهة الدين العام، ومن خلال هذا المقالة سوف نتطرق إلى تطور التدفقات الاستثمارية بين القطاعين العام والخاص في ليبيا من خلال المطالب التالية:
المبحث الأول: تطور الموازنة العامة من خلال الإيرادات والنفقات.
المبحث الثاني: تطور الدين العام الداخلي.
المبحث الثالث: تطور التدفقات الاستثمارية بين القطاعين العام والخاص.



المبحث الأول: تطور الموازنة العامة من خلال الإيرادات والنفقات. المطلب الأول: الموازنة العامة في ليبيا:

تعكس الموازنة العامة البرنامج الاقتصادي للحكومة في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية في كافة الدول، وخاصة الدول النامية، وذلك لأن الإنفاق العام بشقيه (الجاري والاستثماري) يشكل نسبة كبيرة من الإنفاق الكلي والطلب الكلي في الاقتصاد القومي، ومن ثم يعد الإنفاق العام أحد المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي، فضلاً عن أن الموازنة العامة تعد الأداة العملية لتنفيذ السياسة العامة للدولة في مختلف المجالات، إضافة إلى كونها تعبر عن توجهات السياسة الاقتصادية وبرامج التنمية.

وحيث الموازنة العامة في ليبيا هي عملية مجزأه تعتمد في أغلبها منهج تراكمي، لاسيما بالنسبة للنفقات التسييرية، وهي عمل متفق عليه فيه تقدير الإنفاق العام للدولة ومواردها لفترة لاحقة، تلتزم به الدولة، وتكون مسؤولة عن تنفيذه، وتتكون الموازنة العامة من جانبين يشمل الأول، النفقات العامة (الاستخدامات)، ويشمل الجانب الثاني كافة الإيرادات التي تؤول إلى خزينة الدولة مهما كان مصدرها وتمثل الموازنة العامة الوثيقة الأساسية لدراسة المالية العامة لأي دولة من الدول.

وبينما أن الموازنة العامة تنعكس فيها أهداف الدولة فسوف نتناول الموازنة العامة في ليبيا من خلال دراسة الإيرادات العامة والنفقات العامة وتطور الدين العام الداخلي.

(١) الإيرادات العامة:

الإيرادات الحكومية في ليبيا تتكون من مصدرين أساسيين للدخل الحكومي والإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية، فالإيرادات الفعلية غير النفطية للموازنة العامة تتكون من الإيرادات الضريبية والمتضمنة الضرائب المباشرة



والضرائب غير المباشرة وإيرادات أخرى ويوضح الجدول التالي تطور الإيرادات الحكومية في ليبيا خلال الفترة (١٩٨٠ - ٢٠١٣) جدول رقم (١/١)

تطور الإيرادات العامة ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة (١٩٨٠ - ٢٠١٣) بالأسعار الجارية

مليون دينار

السنة	الناتج الإجمالي	الإيرادات غير الضريبية	نسبتها الناتج %	الإيرادات الضريبية	نسبتها الناتج %	إجمالي الإيرادات	نسبتها الناتج %
١٩٨٠	١٠٥٥٣.٨	١.٦٥٠	١٥.٦	٨٤٩.٢	٨.٠٤	٢٤٩٩.٢	٢٣.٦
١٩٨١	٨٧٩٨.٨	١.٩٤٢	٢٢.٧	٩١٤.٦	١٠.٣٤	٢٨٥٦.٦	٣٢.٤
١٩٨٢	٨٩٣٢.٤	١.٧٤٢	١٩.٥	٨٣٧	٩.٣٧	٢٥٧٩	٣١.٩
١٩٨٣	٨٥١١.٧	٢.٥٢٠	٢٩.٦	٩٢٨.١	١٠.٩٠	٣٤٤٨.١	٤٠.٥
١٩٨٤	٧٨٠٤.٧	٢.١٢٥	٢٧.٢	٩٦٥.٢	١٢.٣٦	٣٠٩٠.٢	٣٩.٥
١٩٨٥	٧٨٥٢.١	١.٨٤٦	٢٣.٥	٩٥٨.٦	١٢.٢٠	٢٨٠٤.٦	٣٥.٧
١٩٨٦	٦٧٦٧.٥	١.٠٧٤	١٥.٨	٩٢٠.١	١٣.٥	١٩٩٤.١	٢٩.٤
١٩٨٧	٥٩٣٣.٢	١.٠٢٩.٧	١٧.٣	٩٣٤.٨	١٥.٧٥	١٩٦٤.٥	٣٣.١
١٩٨٨	٦١٧٠.٦	٨٩٨.٠	١٤.٥	١١٣١.٨	١٨.٣٣	٢٠٢٩.٨	٣٢.٨
١٩٨٩	٧٠٩٤.٧	١.١٨١.٥	١٦.٦	١٠٠٨.٨	١٤.٢٠	٢١٩٠.٣	٣٠.٨
١٩٩٠	٩٢٨٤.٥	١.٩٩٣	٢١.٤	٧٣٤	٧.٩٠	٢٧٢٧	٢٩.٣
١٩٩١	١٠.٦١٢.٥	٢.٢٣٠	٢١.٠	١١٨٥	١١.١٦	٣٤١٥	٣٢.١
١٩٩٢	١٠.٧٨٩.٥	١.٢٦٧	١١.٧	١٢٨٦	١١.٩١	٢٥٥٣	٢٣.٦
١٩٩٣	١١٣٥٣.٥	١.٣٣٣	١١.٧	١٢٨٦	١١.٣٢	٢٦١٩	٢٣.٠
١٩٩٤	٩٩١٣.٥	١.٤١٠	١٢.٦	١٢٥٥.٠	١١.٢٩	٢٦٦٥	٢٥.٥
١٩٩٥	١٠.٦٧٢.٣	٢.٢٨٤	٢١.٤	١٤٠٠	١٣.١١	٣٦٨٤	٣٤.٥
١٩٩٦	١٢٣٢٧.٣	٣.٤٩٤	٢٨.٣	١٦٩٦	١٣.٧٥	٥١٩٠	٤٢.١
١٩٩٧	١٣٨٠٠.٥	٣.٤٥٥	٢٥.٠	١٦٨٦	١٢.٢١	٥١٤١	٣٧.٢
١٩٩٨	١٢٦١٠.٦	٢.٥٥١	٢٠.٢	١٨١٥	١٤.٣٨	٤٣٦٦	٣٤.٦

السنة	الناتج الإجمالي	الإيرادات غير الضريبية	نسبتها الناتج %	الإيرادات الضريبية	نسبتها الناتج %	إجمالي الإيرادات	نسبتها الناتج %
١٩٩٩	١٤٠٧٥.٢	٣.٤٤٤	٢٤.٤	١٤١٢	١٠.٣	٤٨٥٦	٣٤.٥
٢٠٠٠	١٧٦٢٠.٢	٢.٢٠٣	١٢.٥	٢٤٥٩.٢	١١,٣٧	٥٦٦٢.٢	٢٠.٧
٢٠٠١	٢١٦١٨.٧	٣.٦٠٣	١٦.٦	٢٣٩٥.٨	٧,٨٩	٥٩٩٨.٨	٢٧.٧
٢٠٠٢	٣٠٣٣٠.٥	٦.٥٥١	٢١.٥	٢٠٢٣.١	٥,٤١	٨٥٧٤.١	٢٨.٢
٢٠٠٣	٣٧٣٦٠.٧	٣.٩٢٩	١٠.٥	٢٩٨٤.٦	٨,٠	١١٩١٣.٦	٢١.٥
٢٠٠٤	٤٨١٠٥.٤	١٩.٤٨٠	٤٠.٤	٣١٣١.٠	٥,٢٣	٢٢٦١١	٤٥.٧
٢٠٠٥	٦٦٤٥٠.٧	٣٤.٣٧٨	٥١.٧	٢٧٢٨.٠	٤,١٠	٣٧١٠.٦	٥٥.٨
٢٠٠٦	٧٩٠٢٩.٩	٤٣.٥٦٦	٥٥.١	٣٥٢٢.٠	٤,٣٦	٤٧٠٨٨	٥٩.٥
٢٠٠٧	٩٢٦٩٣.٦	٤٨.٦٣٨.٣	٥٢.٤	٤٧٢٨.٠	٥,٢٩	٥٣٣٦٦.٣	٥٧.٥
٢٠٠٨	١١٦٦٣٩.٦	٦٤.٤١٧.٠	٥٥.٢	٨٣٢٤.٢	٧,٨٧	٧٢٧٤١.٢	٦٢.٣
٢٠٠٩	٨٦٢٨٩.٠	٣٥.٣٤٧.٠	٤٠.٩	٦٤٣٨.٠	٧,٤٦	٤١٧٨٥	٤٨.٤
٢٠١٠	١٠٢٥٣٨.٢	٥٥.٧١٣.٠	٥٤.٣	٥٧٩٠.١	٥,٦٤	٦١٥٠٣.١	٥٩.٩
٢٠١١	٤٩٦٨٤.٩	١٥.٨٣٠.١	٣١.٨	٩٨٣.٢	١,٩٧	١٦٨١٣.٣	٣٣.٨
٢٠١٢	١١٧٦٧٤.٩	٤٥.٩٣٢.٣	٥٦.٨	٣١٩٩.٢	٢,٧١	٤٩١٣١.٥	٥٩.٥
٢٠١٣	٥٧٩٥٢.٧	٢٨.٥٣١.٠	٤٩.٢	١٢٥٥.٩	٤,٧٠	٢٩٧٨٦.٩	٤٥.٣
			٣٧.٩٢		٩.٥٣		٣٧.٤١

المصدر: من اعداد الباحث فيما يخص النسب الابرادات الضريبية وغير الضريبية للناتج المحلي الإجمالي مع الاستعانة بالتقارير المختلفة لمصرف ليبيا المركزي.

ومن الجدول (١/١) التالي نلاحظ:

- أ- شهدت قيمة الإيرادات العامة في ليبيا إلى الارتفاع فكانت تقدر بقيمة ٢٤٩٩.٢ مليون دينار في عام ١٩٨٠ وبنسبة تقدر ٢٣.٦% من الناتج القومي الإجمالي لتصل إلى ٣٦٣١٠.٣ مليون دينار في عام ٢٠١٣م وبنسبة تقدر ٤٥.٣% من الناتج المحلي الإجمالي.



ب- حققت ليبيا ارتفاعاً في الإيرادات غير الضريبية، حيث بلغت ١٥.٦% من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٠م ثم ارتفعت لتصل إلى ٢١.٤% عام ١٩٩٠م ثم استمرت في الارتفاع في ام ٢٠٠٠ بنسبة تقدر ٢٢.٣% وبعد ذلك استمرت في الارتفاع حتي وصلت إلى نسبة تقدر ٤٩.٢% في عام ٢٠١٢.

ت- فيما يتعلق بالإيرادات الضريبية فهي بلغت ٨.٤% من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٠م ثم شهدت تذبذب بالزيادة والنقصان خلال الفترة ما بين ١٩٩٠م إلى ٢٠١٠م ثم انخفضت بأقل نسبة وتقدر ١.٩٧% عام ٢٠١١م وبقيت حتى نهاية الفترة الدراسية بالانخفاض بمقارنة بالسنوات الأولى من الدراسة.

ث- يلاحظ بأن دولة ليبيا اعتمدت وبصفة أساسية على الإيرادات غير الضريبية في الفترة الممتدة من ١٩٨٠ - ٢٠١٣ فكانت نسبتها تقدر ٣٧.٩٢% من الناتج مقابل نسبة تقدر ٩.٥٣% للإيرادات الضريبية.

(٢) النفقات العامة:

إن النفقات العامة في ليبيا تتمثل في المبالغ النقدية التي تدفعها الخزنة العامة بهدف إشباع الحاجات العامة سواء تم إنفاق تلك المبالغ للحصول على سلع وخدمات لتيسير المرافق العامة، أو لشراء السلع الرأسمالية المختلفة اللازمة للعمليات الإنتاجية المختلفة، أو لدفع الأجور والمرتبات للعاملين أو المنح والمساعدات والإعانات المتعددة، وهذا يعني أن الإنفاق العام ينقسم إلى قسمين الأول: إنفاق تنموي ويشمل كل النفقات الاستثمارية أما القسم الثاني فيشمل الإنفاق التيسيري ويشمل الأجور والمرتبات، والمدفوعات التحويلية التي تقوم الخزنة العامة بدفعها إلى القطاع العائلي على السلع والخدمات.



جدول رقم (١/٢)

تطور النفقات العامة ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة (١٩٨٠ - ٢٠١٣) بالأسعار الجارية.

مليون دينار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق الجاري	نسبته %	الإنفاق الاستثماري	النسبة %	إجمالي النفقات	نسبته %
١٩٨٠	١٠٥٥٣.٨	٩٥٠	٩.٠	٢٥٥١.٦	٢٤.٢	٣٥٠١.٦	٣٣.٢
١٩٨١	٨٧٩٨.٨	١٠٥٠	١١.٩	٢٤٧٥.٦	٢٨.١	٣٥٢٥.٦	٤٠.١
١٩٨٢	٨٩٣٢.٤	٢٢٥٥	٢٥.٢	٢٦٨٨.٣	٣٠.١	٤٩٤٣.٣	٥٥.٣
١٩٨٣	٨٥١١.٧	٢٣٨٠.٩	٢٨.٠	٢٠١١.١	٢٣.٦	٤٣٩٢	٥١.٦
١٩٨٤	٧٨٠٤.٧	٣١٥٨	٤٠.٥	٢٠٢٥	٢٥.٩	٥١٨٣	٦٦.٤
١٩٨٥	٧٨٥٢.١	٢٢٢٩.٢	٢٨.٤	١٥٢٠.٣	١٩.٤	٣٧٤٩.٥	٤٧.٨
١٩٨٦	٦٧٦٧.٥	٢٠٥٥.٠	٣٠.٣	١١١٧.١	١٦.٥	٣١٧٢.١	٤٦.٨
١٩٨٧	٥٩٣٣.٢	١٦١٥.٨	٢٧.٢	٩٩٣	١٦.٧	٢٦٠٨.٨	٤٤.٠
١٩٨٨	٦١٧٠.٦	٢١٩٥.٧	٣٣.٦	٨٤٥.٣	١٣.٧	٣٠٤١	٤٩.٣
١٩٨٩	٧٠٩٤.٧	٢٥٢٠.٠	٣٥.٥	٨٢٣.٤	١١.٦	٣٣٤٣.٤	٤٧.١
١٩٩٠	٩٢٨٤.٥	١٩٩٧.٤	٢١.٥	٧٠.٢	٧.٦	٢٦٩٩.٤	٢٩.١
١٩٩١	١٠٦١٢.٥	٢٣٧٥.٧	٢٢.٤	٧٢٣.٣	٦.٨	٣٠٩٩	٢٩.٢
١٩٩٢	١٠٧٨٩.٥	٢٧٥٥.٤	٢٥.٥	٦٠٨.٥	٥.٦	٣٣٦٣.٩	٣١.٢
١٩٩٣	١١٣٥٣.٥	٢١٢٣.٩	١٨.٧	٤٠٥.٥	٣.٦	٢٥٢٩.٤	٢٢.٣
١٩٩٤	٩٩١٣.٥	٢٢٤٥.٩	٢٢.٧	٥٠٧.٣	٥.١	٢٧٥٣.٢	٢٧.٨
١٩٩٥	١٠٦٧٢.٣	٢٣٧٠.٠	٢٢.٢	٣١٨.٩	٣.٠	٢٦٨٨.٩	٢٥.٢
١٩٩٦	١٢٣٢٧.٣	٢٨٨٧.٨	٢٣.٤	٦٦٠.٩	٥.٤	٣٥٤٨.٧	٢٨.٨
١٩٩٧	١٣٨٠٠.٥	٣٥٠٥.٤	٢٥.٤	٩٤٣	٦.٨	٤٤٤٨.٤	٣٢.٢
١٩٩٨	١٢٦١٠.٦	٣١٦٣.٨	٢٥.١	٥٨٨.٩	٤.٧	٣٧٥٢.٧	٢٩.٨
١٩٩٩	١٤٠٧٥.٢	٢٩٦٦.٩	٢١.١	٧٩٤.١	٥.٦	٣٧٦١	٢٦.٧
٢٠٠٠	١٧٦٢٠.٢	٣١٥٣.٢	١٧.٩	١٥٤١	٨.٧	٤٦٩٤.٢	٢٦.٦
٢٠٠١	٢١٦١٨.٧	٣٥٩٦.٦	١٦.٦	١٥٣٩	٧.١	٥١٣٥.٦	٢٣.٨



٢٦.١	٧٩١٢.١	١٢.٢	٣٧٠.١٧	١٣.٩	٤٢١٠.٤	٣٠٣٣٠.٥	٢٠٠٢
١٦.٣	٦١٠٧.٧	٦.٨	٢٥٣٠	٩.٦	٣٥٧٧.٧	٣٧٣٦٠.٧	٢٠٠٣
١٦.١	٧٧٢٦.١	٧.٤	٣٥٨١.٤	٨.٦	٤١٤٤.٧	٤٨١٠٥.٤	٢٠٠٤
٢١.٤	١٤٢٤٢	٩.٠	٥٩٦٠	١٢.٥	٨٢٨٢	٦٦٤٥٠.٧	٢٠٠٥
٢٦.٥	٢١٣٧٨	١٥.٣	١٢٣٢٤	١١.٤	٩٠٥٤	٧٩٠٢٩.٩	٢٠٠٦
٣٤.٦	٣٠٨٨٣	٢١.٣	١٨٩٩٣	١٣.٣	١١٨٩٠	٩٢٦٩٣.٦	٢٠٠٧
٣٧.٨	٤٤١١٥.٥	٣٠.٥	٣٢٢٤٠.٧	١١.٢	١١٩٧٤.٨	١١٦٦٣٩.٦	٢٠٠٨
٤.١	٣٥٦٧٧.٢	٢.٩	٢٥٤٢٤.٣	١١.٨	١٣٠٥٢.٩	٨٦٢٨٩	٢٠٠٩
٣٩.٤	٤٠٣٩٩.٣	٢٤.٧	٢٥٢٧٨	١٤.٧	١٥١٢١.٣	١٠٢٥٣٨.٢	٢٠١٠
٧٣.٦	٣٦٥٤٨.٦	٣٨.٢	١٨٩٦٨.٥	٣٥.٤	١٧٥٨٠.١	٤٩٦٨٤.٩	٢٠١١
٤٥.٨	٥٣٩٤١.٦	١٤.٦	١٧٢٠٨.٦	٣١.٢	٣٦٧٣٣.٠	١١٧٦٧٤.٩	٢٠١٢
٦٢.٥	٣٦٢٢٦.٦	١٧.١	٩٩٣٧	٤٥.٣	٢٦٢٨٩.٦	٥٧٩٥٢.٧	٢٠١٣
٣٧.٦٨		١٤.٦		٢٢.٠٨			

المصدر: من اعداد الباحث فيما يخص النسب للإتفاق الإستثماري والجاري والنتاج المحلي الإجمالي مع الاستعانة بالتقارير المختلفة لمصرف ليبيا المركزي.

ومن الجدول نلاحظ ما يلي:

تشير البيانات في الجدول رقم (١/٢) إلى زيادة النفقات العامة من ٣٥٠١.١ مليون دينار وبنسبة ٣٣.٢% من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٠م لتصل إلى ٤٤١١٥.٥ مليون دينار وبنسبة تقدر ٣٧.٨% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٨م، وهكذا استمرت القيم في الارتفاع وبقيت النسب في تذبذب بين الارتفاع والانخفاض حتى عام ٢٠١١ فقدرت القيمة بمبلغ وهو ٣٦٢٢٦.٦ مليون دينار وبنسبة ٦٢.٥% من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للنفقات الجارية فقد حققت نسبة تقدر ٩% عام ١٩٨٠ من الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى ٣٥.٥% عام ١٩٨٩، ثم استمرت في الانخفاض حتى عام ٢٠٠٤م،



وهكذا بين الارتفاع والانخفاض حتى عام ٢٠١٠م ثم ارتفعت النسبة فأصبحت تقدر ٣٥.٤% في عام ٢٠١١م.

فيما يتعلق بالنفقات الاستثمارية فقد حققت نسبة تقدر ٢٤.٢% من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٠م لتصل إلى ٧.٦% عام ١٩٩٠م، ثم بدأت في الارتفاع لتصل إلى ١٢.٢% عام ٢٠٠٢م، وهكذا بين الارتفاع والانخفاض بنسب متقاربة حتى عام ٢٠٠٦م ثم ارتفعت بنسبة تقدر 21.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٧م وهكذا استمرت النسب بين الارتفاع والانخفاض حتى عام ٢٠١٣م فكانت النسبة تقدر ١٧.١% من الناتج المحلي الإجمالي ويرجع الانخفاض الواضح في النفقات الاستثمارية إلى سياسة الأنفاق الجاري، بالشكل الذي يكون فيه أكثر استقرار من الأنفاق الاستثماري العام، واللجوء إلى تخفيض بنود الأنفاق الاستثماري العام، وذلك في سبيل المحافظة على نفس المستوى تقريباً من الخدمات العامة للأفراد المجتمع.

المبحث الثاني: تطور الدين العام الداخلي في ليبيا:

وقد قامت الدولة الليبية في إدارة الطلب الكلي إلى استخدام السياسة المالية الانكماشية من خلال تثبيت المرتبات والأجور في القطاع العام وفي إطار القانون رقم ١٥ لعام ١٩٨١ والتوسع في الاستقطاعات وتقليص المزايا وتكثيف جهود التحصيل الضريبي وقد ساعدت هذه الإجراءات في خفض عجز الموازنة العامة. وسوف نتناول حجم الدين العام الداخلي وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية في ليبيا على النحو التالي:

١- حجم الدين العام الداخلي:

الجدول التالي يوضح تطور حجم الدين العام الداخلي في ليبيا.



جدول رقم (١/٣)

تطور الدين العام الداخلي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة (١٩٨٠ - ٢٠١٣)

مليون دينار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الدين العامة الداخلي	معدل النمو	عدد السكان	نسبة الدين إلى الناتج المحلي	نصيب الفرد من الدين الداخلي
١٩٨٠	١٠٥٥٣.٨	٣٠٦.١	-	٣.١١٢.٠٤٩	٢.٨	٩٦
١٩٨١	٨٧٩٨.٨	١١٥٥.٩	٢٨٣.٧	٣.١٣٩.١٥٧	١٣.١	٣٦٧
١٩٨٢	٨٩٣٢.٤	١٧٩٢.٢	٥٥.١	٣.١٧٩.٢٢٣	٢٠	٥٦٣
١٩٨٣	٨٥١١.٧	٩٠٢.٣	(٤٩.٦)	٣.٢٠١.٠٥٨	١٠.٦	٢٨١
١٩٨٤	٧٨٠٤.٧	١٠٤٢.٤	١٥.٥	٣.٢٣١.٠٥٩	١٣.٣	٣٢٢
١٩٨٥	٧٨٥٢.١	٧٩٨.٢	(٢٣.٤)	٣.٢٧١.١٤٨	١٠.١	٢٤٤
١٩٨٦	٦٧٦٧.٥	٦٥٦.٤	(١٧.٧)	٣.٢٩٢.٠٣٧	٩.٦	١٩٩
١٩٨٧	٥٩٣٣.٢	٦٢٠.٨	(٨.١)	٣.٣١٣.٠٠٠	١٠.٤	١٨١
١٩٨٨	٦١٧٠.٦	٥٩٥.٦	(٤.٠١)	٣.٣٤١.٠٠٠	٩.٦	١٧٨
١٩٨٩	٧٠٩٤.٧	٣٦٦٨.٨	٥١٥.٩	٣.٣٩٢.٠٠٠	٥١.٧	١.٠٨١
١٩٩٠	٩٢٨٤.٥	٣٩٢٨.١	٧	٤.٣٨٩٧.٧٣٩	٤٢.٣	٨٩٤
١٩٩١	١٠.٦١٢.٥	٤١٨٠.٠	٦.٤	٤.٣٩٨.٦٣٨	٣٩.٣	٩٥٢
١٩٩٢	١٠.٧٨٩.٥	٤٢٤٤.٢	١.٥	٤.٤١٧.٥٢٧	٣٩.٣	٩٦٠
١٩٩٣	١١٣٥٣.٥	٣٤٦٩.٢	(١٨.٢)	٤.٤١٩.٦٣٨	٣٠.٥	٧٨٥
١٩٩٤	٩٩١٣.٥	٤٤٠٣.٣	٢٦.٩	٤.٤١٢.٠٠٠	٤٤.٤	٩٩٧
١٩٩٥	١٠.٦٧٢.٣	٥١٨٠.٣	١١٦.٦	٤.٤١٣.٠٠٠	٤٨.٥	١.١٧٣
١٩٩٦	١٢٣٢٧.٣	٥٠٢٤.٢	(٣)	٤.٤٢٢.٠٠	٤٠.٧	١.١٣٦
١٩٩٧	١٣٨٠٠.٥	٥١٥٦.٩	٢.٦	٤.٤٣٣.٠٠٠	٣٧.٣	١.١٦٣
١٩٩٨	١٢٦١٠.٦	٥٨٢٧.٢	١٢.٩	٤.٤٣٩.٠٠٠	٤٦.٢	١.٣١٢
١٩٩٩	١٤٠٧٥.٢	٥٠٧٠.١	(١٢.٩)	٤.٦٦٩.٠٠٠	٣٦	١.٠٨٥
٢٠٠٠	١٧٦٢٠.٢	٥٣٢٠.٨	٤.٩	٤.٧٤٦.٠٠٠	٣٠.١	١.١٢٠
٢٠٠١	٢١٦١٨.٧	٦١٨١.٢	١٦.١	٤.٨٤٧.٠٠٠	٢٨.٥	١.٢٧٥
٢٠٠٢	٣٠٣٣٠.٥	٦١٨١.٨	٠.٠٠٩	٤.٩٣٧.٠٠٠	٢٠.٣	١.٢٥١
٢٠٠٣	٣٧٣٦٠.٧	٦١٨٤.١	٠.٠٣	٥.٠٨٩.٠٠	١٦.٥	١.٢١٥
٢٠٠٤	٤٨١٠٥.٤	(١٠٠)	(١٠٠)	٥.١٨٨.٠٠	٠.٠	٠.٠



السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الدين العامة الداخلي	معدل النمو	عدد السكان	نسبة الدين إلى الناتج المحلي	نصيب الفرد من الدين الداخلي
٢٠٠٥	٦٦٤٥٠.٧	٠.٠	٠.٠	٥.١٩٨.٠٠	٠.٠	٠.٠
٢٠٠٦	٧٩٠٢٩.٩	٠.٠	٠.٠	٥.٢٩٨.١٥٢	٠.٠	٠.٠
٢٠٠٧	٩٢٦٩٣.٦	٠.٠	٠.٠	٥.٤٠٣.٠٠	٠.٠	٠.٠
٢٠٠٨	١١٦٦٣٩.٦	٠.٠	٠.٠	٥.٤٩١.٠٠	٠.٠	٠.٠
٢٠٠٩	٨٦٢٨٩.٠	٠.٠	٠.٠	٥.٥٨٠.٠٠	٠.٠	٠.٠
٢٠١٠	١٠٢٥٣٨.٢	٠.٠	٠.٠	٦.١٠٠.٠٠	٠.٠	٠.٠
٢٠١١	٤٩٦٨٤.٩	٢٠٢٣.٦	٠.٠	٦.٢٢٤.٠٠	٤.٧	٣٢٥
٢٠١٢	١١٧٦٧٤.٩	٠.٠	(١٠٠)	٦.٣٤٨.٠٠	٠.٠	٠.٠
٢٠١٣	٥٧٩٥٢.٧	٧٩٠٦.٥	٠.٠	٦.٣٥٩.٠٠	١٢.١	١.٢٤٣
			٢٢.٧	م- د/الناتج=١٩.٢%	م- د/الناتج=١٩.٢%	م-نصيب الفرد من الدين=٩.٩%

المصدر: مصرف ليبيا المركزي بالإحصائيات النقدية والمالية خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١٠، إدارة البحوث

والإحصاء، أصول وخصوم مصرف ليبيا المركزي، جدول رقم ٥، ص ٥، ٦، ٧. * احتساب النسب من قبل الباحث

يتضح من الجدول رقم (١/٣) ما يلي:

وجود تذبذب بالارتفاع والانخفاض في حجم الدين العام من سنة لأخرى ثم ينتهي ٢٠٠٤ ثم يعود في عام ٢٠١١. بلغت نسبة الدين الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي ٢.٨% عام ١٩٨٠م وازدادت لتصل إلى ٤٢.٣% عام ١٩٩٠م، وبعد ذلك انخفضت لبعض السنوات ثم لترتفع وتصل إلى ٤٦.٢% عام ١٩٩٨م، ثم انخفضت هذه النسبة لتصل إلى ٣٠.١% عام ٢٠٠٠م، واستمرت في الانخفاض حتى عام ٢٠١٣م فهي تقدر بنسبة ١٢.١% من الناتج المحلي الإجمالي.



إن متوسط نصيب الفرد من الدين الداخلي قد ازداد من ٩٦ دينار عام ١٩٨٠م ليصل إلى ٨٩٤ دينار عام ١٩٩٠م واستمر هذا الارتفاع في الدين ونصيب الفرد من الدين ليصل إلى ١.٢١٥ دينار عام ٢٠٠٣م، ثم ينتهي الدين الداخلي بشكل نهائي حتى يعود مرة أخرى في عام ٢٠١١م ويقدر الدين بقيمة ٣٢٥ دينار ثم يرتفع ليصل إلى ١.٢٤٣ دينار في عام ٢٠١٣م.

يعتبر الدين العام الداخلي مقبولاً في ليبيا، وفقاً للمعايير الدولية المتعارف عليها أي وفقاً لمعيار معاهدة ماستريخت، والتي تنص على ألا يتجاوز تلك النسبة ٦٠% حتي يمكن القول أن الدين العام الداخلي أو المحلي يتحرك في حدود آمنة فبهذا نجد أن الدين العام الداخلي في ليبيا يتحرك في حدود آمنة وبنسبة متوسط معدل النمو الدين العام بنحو ١٩.٢%.

ومما سبق نخلص إلى أن اتجاه السياسة المالية في ليبيا تتجه نحو التخلص من الدين الداخلي.

وهذا يؤكد صحة الفرض القائل بأن السياسة المالية تكون فعالة عندما تكون نسبة عجز الموازنة / الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى مقبول بجانب استقرار نسبة الدين العام / الناتج المحلي الإجمالي وفي الحالة الليبية كانت السياسة المالية فعالة مقارنة بالنسب الدين العام الداخلي للناتج المحلي الإجمالي.

المبحث الثالث: تطور التدفقات الاستثمارية بين قطاع العام والخاص في ليبيا: مقدمة:

إن نشأة القطاع بدأت في القرن العشرين، وأضحى سمة مميزة من مميزات وذلك كمؤسسات إنتاجية استثمارية خدمية تراعى بجانب أهدافها الاقتصادية أهدافاً أخرى اجتماعية، ولقد تميزت هياكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القرن الماضي بقيادة القطاع العام وخصوصاً في الدول النامية، وظل القطاع العام يمثل الأمل والرجاء لجميع دول العالم، ولقد ارتبط القطاع العام بقضية محورية أساسية تتمثل في دور الدولة في عملية البناء



الوطني المستقل، أي دورة كآلية فعالة لتحقيق إستراتيجيات هذه الدول في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كذلك في بناء المشروعات التي يعجز القطاع الخاص عن القيام به.

ولا يختلف الوضع في ليبيا عن الدول العربية، حيث لعب القطاع العام دوراً أكبر في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتطلباتها خلال العقود الثلاثة الماضية.

فإن القطاع الخاص لم يكن له دور كبير في بعض المجالات الأنشطة الاقتصادية، وبالأخص في القطاع الصناعي وحتى في السعيات قبل سيطرة الدولة على أغلب المجالات فكان دور القطاع الخاص أكثر وضوحاً في قطاع التجارة والنشاطات الخدمية والحرفية والزراعية الصغيرة، وبالتالي يمكن تتبع ضعف دور القطاع الخاص وحصره في الأسباب التالية:

- انخفاض السيولة لدى هذا القطاع.
 - عدم وجود الخبرة الكافية لدى هذا القطاع في إقامة المشروعات الكبيرة.
 - حاجة هذا القطاع إلى تأكيد دورة من الناحية التشريعية.
 - عدم وجود الحوافز الكافية لنموه وتطوره.
 - عدم ملائمة التشريعات القائمة لنموه، حيث كانت أغلب التشريعات في فترة قصيرة تهدف إلى نمو القطاع العام والحد من القطاع الخاص.
 - ونتيجة لكبير حجم القطاع العام في مختلف الميادين الإنتاجية والخدمية والتوزيعية، وسوء الإدارة والتنظيم في هذا القطاع إدارياً وفنياً ومالياً، وابتعاده عن حسن الأداء والانضباط في تسيير واستغلال موارده .
- الاستفادة من دوره الانفرادي الإنمائي في الاقتصاد، وبعد أن وصلت ليبيا إلى مشاكل حادة لم يعد معها هذا القطاع قادراً اقتصادياً على الاستمرار بدون إعادة صياغة دور كل من القطاعين العام والخاص، فالقطاع الخاص يستطيع تحقيق أهداف تنموية لم يستطيع القطاع العام تحقيقها بمفرده في ظل أوضاعه السابقة.



إضافة إلى التغيرات الاقتصادية العالمية المتسارعة، ولهذا الأسباب تغير إلى حد ما دور الدولة وموقعها من الاقتصاد، وتقلصت مجالات تدخلها المعتادة وتنأى دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية.

وسوف تتناول تطور التدفقات الاستثمارية بين قطاع العام والخاص في ليبيا من خلال توزيع الاستثمار العام والاستثمار الخاص ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد من التدفقات الاستثمارية.

١- توزيع الاستثمارات بين القطاعين العام والخاص إلى الاستثمار المحلي الإجمالي:

جدول رقم (١/٤)

تطور الاستثمارات بين القطاع العام والخاص في ليبيا خلال الفترة من (١٩٨٠ - ٢٠١٣)

مليون دينار

الاستثمار إجمالي إلى العام إجمالي الاستثمار	الاستثمار إلى إجمالي الاستثمار	الاستثمار إجمالي	الاستثمار العام	الاستثمار الخاص	السنة
٩٢.٧	٧.٣	٢٧٥٦.٨	٢٥٥١.٢	٢٠٠.٥	١٩٨٠
٩٨.٩	١.١	٢٩٠٠.٣	٢٨٧٠.٩	٢٧.٧	١٩٨١
٨٥.٣	١٤.٧	٢٧٧١.٥	٢٣٦٠.٣	٤٠٥.٦	١٩٨٢
٨٣.٠	١٧.٠	٢٥٢٤.٣	٢٠٩٠.٣	٤٢٨.٠	١٩٨٣
٨٦.٢	١٣.٨	٢١٢٧.٧	١٨٣٠.٧	٢٩٣.٠	١٩٨٤
٩٧.٦	٢.٤	١٥٥٨.١	١٥٢٠.٣	٣٤.٨	١٩٨٥
٨٠.٧	١٩.٣	١٣٧٥.٩	١٠٨١.١	٢٥٨.٨	١٩٨٦

الاستثمار العام إلى إجمالي الاستثمار	الاستثمار الخاص إلى إجمالي الاستثمار	الاستثمار الإجمالي	الاستثمار العام	الاستثمار الخاص	السنة
٨٣.٠	١٧.٠	٩٤٩.٩	٧٨٨.٤	١٦١.٥	١٩٨٧
٦٨.٨	٣١.٢	١٠٤٩.٨	٧٢٢.٠	٣٢٧.٤	١٩٨٨
٧١.٢	٢٨.٨	١١٥٦.٨	٨٢٣.٤	٣٣٣.٤	١٩٨٩
٦١.٨	٣٨.٢	١١٣٥.٣	٧٠٢.٠	٤٣٣.٣	١٩٩٠
٦٩.٩	٣٠.١	١٠٣٤.٣	٧٢٣.٣	٣١١.٠	١٩٩١
٦٠.٤	٣٩.٦	١٠٠٧.٨	٦٠٨.٥	٣٩٩.٣	١٩٩٢
٦٨.٦	٣١.٤	١٥٠٣.٧	١٠١٧.٨	١٨٥.٩	١٩٩٣
٧١.٣	٢٨.٧	١٦٢٢.٤	١٠١٧.٨	٢٠٤.٦	١٩٩٤
٥٩.١	٤٠.٨	١٢٤٤.٦	١٠٢٣.٩	٢٢٠.٧	١٩٩٥
٧٢.٦	٢٧.٤	١٦٣٩.٧	١٣٨٩.٨	٢٤٩.٩	١٩٩٦
٧٩.٦	٢٠.٤	١٦٨٤.٥	١٤٤٣.٢	٢٤١.٣	١٩٩٧
٦٩.٤	٣٠.٦	١٣٩٦.٦	١١٣٧.٥	٢٥٩.١	١٩٩٨
٧٣.٩	٢٦.١	١٥٣٦	١٢٥٤.٩	٢٨١.١	١٩٩٩
٨٠.٧	١٩.٣	٢٢٨١.٢	١٩١٢.٠	٣٦٩.٢	٢٠٠٠
٦١.٠	٣٩.٠	٦٦٨٨.٥	٥٧٠٢.٩	٩٨٥.٦	٢٠٠١
٦٨.١	٣١.٩	٩٧٠٧.٦	٤٠٩٧.٠	١٧٣٧.٦	٢٠٠٢
٥٨.٢	٤١.٨	٦٩٧٣.٩	٥١٥٨.٧	١٨١٥.٢	٢٠٠٣
٨١.٩	١٨.١	١٠٦٨٢.٧	٨٧٤٩.١	١٩٣٣.٦	٢٠٠٤
٧٣.٢	٢٦.٨	١٣٣٣١.٣	١١١٤٥.٠	٢١٨٦.٣	٢٠٠٥

الاستثمار العام إلى إجمالي الاستثمار	الاستثمار الخاص إلى إجمالي الاستثمار	الاستثمار الإجمالي	الاستثمار العام	الاستثمار الخاص	السنة
٨٢.٣	١٧.٧	١٤٥١٥.٦	١١٩٤٦.٣	٢٥٦٩.٣	٢٠٠٦
٥٨.٨	٤١.٢	٢٨٨٨٣	١٦٩٩٣	١١٨٩٠	٢٠٠٧
٦٥.٢	٣٤.٨	٣٤١١٤.٨	٢٢٢٤٠.٧	١١٨٧٤.٨	٢٠٠٨
٥٧.٦	٤١.٤	٤٠٦٧٧.٥	٢٣٤٤٢	١٧٢٣٥.٥	٢٠٠٩
٥٧.١	٤٢.٩	٤٢٥١٣.٥	٢٤٢٧٨	١٨٢٣٥.٥	٢٠١٠
٥٤.٧	٤٥.٣	٣٣٩٥٩.٥	١٨٥٦٦.٥	١٥٣٩٣.٠	٢٠١١
٦٤.٠	٣٦.٠	٢٠٤٢٩.٤	١٣٠٧٤.٨	٧٣٥٤.٦	٢٠١٢
٩٨.٣	١.٧	٨٧٠٥.٣	٨٥٥٨.١	١٤٧.٢	٢٠١٣
%٣٧.٦	%١٣.٣				

المصدر: الدار الليبية، ليبيا الثورة في ٣٠ عاماً، ١٩٩٩.

من الجدول رقم (١/٤) نلاحظ ما يلي:

استحوذ القطاع العام على معظم الاستثمارات من خلال القيمة والنسبة من إجمالي الاستثمارات للاقتصاد الليبي منذ عام ١٩٨٠ حتى ٢٠١٣ م. في عام ١٩٨٠ كان إجمالي الاستثمار يقدر ٢٧٥٦.٨ مليون دينار وكان نصيب القطاع العام من هذه الاستثمارات بمبلغ يقدر بحوالي ٢٥٥٦.٣ مليون دينار في حين كان نصيب قطاع الخاص من إجمالي الاستثمارات بمبلغ يقدر بحوالي ٢٠٠.٥ مليون دينار.



في عام ١٩٩٠ كان إجمالي الاستثمارات تقدر بمبلغ ١١٣٥.٣ مليون دينار وكان نصيب قطاع العام يقدر بمبلغ ٧٠٢.٠ مليون دينار وبنسبة ٦١.٨٤% من إجمالي الاستثمارات، في حين كان نصيب قطاع الخاص بمبلغ ٤٣٣.٣ مليون دينار وبنسبة ٣٨.١٦% من إجمالي الاستثمارات.

استمر الوضع كما هو عليه بالنسبة للقيم والنسب فكان النصيب الأكبر للقطاع العام منذ عام ١٩٨٠ - ٢٠١٣م، وبالتالي ترتب على ذلك الاعتماد شبه الكلي على القطاع العام في تنفيذ البرامج الاستثمارية.

بالنظر إلى نسبة الاستثمار الخاص إلى إجمالي الاستثمار نجد أن الاستثمارات الخاصة قد تزايدت بنسب أكبر منذ عام ٢٠٠٧، فكانت النسبة نحو ٤١.٢% من إجمالي الاستثمارات، وفي عام ٢٠٠٩ ارتفعت هذه النسبة إلى ٤٢.٣٧% من إجمالي الاستثمارات المنفذة، وهكذا استمرت هذه النسب في الارتفاع حتى عام ٢٠١١م.

مما سبق نلاحظ انخفاض حجم الاستثمار الخاص مقارنة بحجم الاستثمار العام من إجمالي الاستثمارات في الاقتصاد الليبي، هذا يؤدي إلى انخفاض في مستوى تراكم رأس المال وانخفاض مستوى الاستثمار.

وهذا ما يشير إلى أن فرص ومجالات الاستثمار المتاحة في الاقتصاد الليبي محدودة نتيجة لانخفاض القوة الشرائية والدخول، نتيجة لانخفاض الإنتاجية بما يؤدي إلى انخفاض الدخل ومن ثم انخفاض الادخار وانخفاض الاستثمار وفرصة المتاحة.

وهذا يؤكد صحة الفرض القائل بأن السياسة المالية تكون غير فعالة عندما يكون أغلب رأس المال مملوك للحكومة.

٣- معامل التحديد لإختبار الانحدار لمدى تأثير السياسة المالية علي حجم الاستثمار العام و الخاص في(ليبيا)



جدول رقم (١/٥)

تأثير السياسة المالية على الاستثمار العام والخاص في ليبيا

المتغيرات	R	معامل التحديد R ²	قيمة ف	المعنوية
الاستثمار العام	٠.٩٢٢	٠.٨٥٠	٤١.٠٦٣	٠.٠٠١
الاستثمار الخاص	٠.٦٦٨	٠.٤٤٦	٢٥.٨١٢	٠.٠٠١

يبين الجدول السابق أن معامل التحديد R² (٠.٨٥٠) لتأثير السياسة المالية على الاستثمار العام بنسبة (٨٥%) في ليبيا، أما النسبة الباقية فتفسرها متغيرات أخرى لم تدخل في العلاقة الإنحدارية بالإضافة إلى الأخطاء العشوائية الناتجة عن أسلوب سحب العينة ودقة القياس وغيرها.

يبين الجدول السابق أن معامل التحديد R² (٠.٤٤٦) لتأثير السياسة المالية على الاستثمار الخاص بنسبة (٤٥%) في ليبيا، أما النسبة الباقية فتفسرها متغيرات أخرى لم تدخل في العلاقة الإنحدارية بالإضافة إلى الأخطاء العشوائية الناتجة عن أسلوب سحب العينة ودقة القياس وغيرها.

وهذا يؤكد صحة الفرض القائل تؤثر السياسة المالية على حجم الاستثمار للاقتصاد الليبي.

الاستنتاجات والتوصيات:

يمكن تناول هذا الجراء من المقالة كما يلي:

١- الاستنتاجات :

- ويلاحظ أن دولة ليبيا اعتمدت وبصفة أساسية على الإيرادات غير الضريبية في الفترة



- الممتدة من ١٩٨٠ - ٢٠١٣م، فكانت نسبة الإيرادات غير الضريبية كمتوسط تقدر بـ ٣٧.٩% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل نسبة الإيرادات الضريبية كمتوسط تقدر بـ ٩.٥% من الناتج المحلي الإجمالي. خلال مدة الدراسة.
- أما بالنسبة للنفقات الجارية فهي تمثل أكبر نسبة من النفقات الرأسمالية حيث بلغت نسبة النفقات الجارية ٢٢.٨% من الناتج المحلي الإجمالي بينما كانت نسبة النفقات الرأسمالية تقدر بحوالي ١٤.٦% من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط خلال الفترة الممتدة من ١٩٨٠ إلى ٢٠١٣م.
- وفقاً لمعاهدة ماستريخت الحجم الأمثل للدين العام الداخلي في الاقتصاد الليبي كان في الحدود الآمنة فهو لم يتجاوز ١٩.٩% من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، وهذا يثبت بأن السياسة المالية تكون فعالة عندما تكون نسبة عجز الموازنة/الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى مقبول بجانب استقرار نسبة الدين العام/الناتج المحلي الإجمالي، وفي الحالة الليبية كانت السياسة المالية فعالة، وهذا يؤكد صحة الفرض الأول.

- مما سبق نستخلص أن هناك محدودية لأدوات السياسة المالية في جانب الإيرادات في الاقتصاد الليبي، وأن اتجاه السياسة المالية في ليبيا للإخفاق في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية من خلال عدم قدرتها في التوسع اللازم للإنفاق الاستثماري والتنوع في مصادر الدخل وتحقيق التنمية المستدامة فقط أضعف كفاءة السياسة المالية المتبعة في تعبئة الموارد المحلية.
- عند المقارنة بين المساهمة الكلية لكل من الاستثمار العام والخاص نجد أن نسبة المساهمة للقطاع العام أكبر من القطاع الخاص في أغلب فترة الدراسة، ولقد بدأت المساهمة الحقيقية للقطاع الخاص منذ بداية عام ٢٠٠٧ تحديداً، وهذه الفترة هي بسيطة من عمر فترة الدراسة.



- ومما سبق نخلص أن السياسة المالية كان له تأثير سلبي على المناخ الاستثماري حيث يتضح ذلك من خلال انخفاض نصيب القطاع الخاص من الاستثمارات فكان بنسبة تقدر بـ ١٣.٣% من إجمالي الاستثمار وبنسبة تقدر بـ ١٣.٣٢% من الناتج المحلي الإجمالي بمقارنة الاستثمار العام فكان بنسبة تقدر بـ ٣٧.٦% من إجمالي الاستثمار وبنسبة تقدر بـ ٢٠.٢% من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا يؤكد صحة الفرض الثاني.
- أثبتت الدراسة أن هناك تأثيراً واضحاً للسياسة المالية في زيادة تدفقات الاستثمار علي الاقتصاد الليبي ككل فقد قدر الاستثمار العام بنسبة ٨٥%، أما الاستثمار الخاص فقد قدر بنسبة ٤٥%، وهذا يؤكد صحة الفرض الثالث.

٢- التوصيات :

من خلال استعراض ما توصلت إليه الدراسة من نتائج توجز الدراسة مجموعة من التوصيات العامة التي قد تفيد في تحسين وضع الاقتصاد الليبي، وفي مجال السياسة المالية وزيادة حجم الاستثمار. وتتمثل أهم التوصيات على النحو الآتي:

- ضرورة رفع كفاءة الإدارة الضريبية، وتحصيل مستحقات الدولة من المتأخرات الضريبية وتوسيع قاعدة الوعاء الضريبي والعمل على زيادة وعي الجمهور للتعرف على مخاطر التهرب الضريبي ومنها زيادة عجز الموازنة الذي يؤدي إلى تراكم الدين العام وبالتالي إلى ضعف قدرة الدولة على تحقيق الاستدامة المالية.
- الإصلاح الهيكلي للهيئات الاقتصادية العامة من أجل إيقاف استنزاف الموارد العامة ومن ثم إمكانية السيطرة على زيادة مديونية هذه الهيئات بالإضافة إلى زيادة الاعتماد على تمويل المشروعات حيث يقوم المستثمرين وفقاً لهذا النظام بتطوير المشروعات وتشغيلها والاستفادة منها لفترة محدودة، على أن يتم إعادة ملكيتها إلى الدولة مرة أخرى،



- وعادة ما يطبق هذا النظام على مشروعات البنية التحتية، وهذا ما يوفر للدولة الكثير من التكاليف التي يمكن أن تنقل الموازنة العامة وأن اتجاه السياسة المالية في ليبيا يهدف إلى تنوع مصادر الدخل وزيادة الإيرادات غير النفطية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام،
- ضرورة التوجه الجاد إلى مواجهة العوائق والاختلالات المتعلقة بتنمية القطاعات غير النفطية مثل الثروة السمكية والزراعية والصناعية، حيث تمثل مصدراً هاماً من مصادر النقد الأجنبي بما يحقق زيادة مساهمتها في إيرادات الدولة.
 - تدعو التطورات السابقة إلى الحذر عند التعامل مع النفط كمصدر تمويل رئيسي لنشاط الدولة الاقتصادي، وتتطلب الحرص على ترشيد الاستغلال، وزيادة الادخار في السنوات التي ترتفع فيها الإيرادات النفطية لمواجهة السنوات التي ينخفض فيها الإيرادات.
 - العمل على تخفيض فوائد وأقساط الدين العام الداخلي كون أن أعباء خدمة الدين العام تشكل عبئاً على نفقات الدولة، وذلك بالبحث عن أقل المصادر التمويلية تكلفة.
 - ترشيد الإنفاق في إطار الاحتياجات العاجلة لاستمرار التنمية مع إعطاء الأولوية للاعتماد على المنتج المحلي.
 - يجب الاستناد إلى مؤشرات تقييمية علمية، فيما يتعلق بأهداف السياسة المالية وليس تقديرات جزافية، لأن ذلك سيمكن من السير في الاتجاه الصحيح إلى الأسباب الحقيقية للأزمات والمشاكل المطروحة أو المحتملة في الاقتصاد الليبي ومعرفة مصادرها وأبعادها المستقبلية.

المراجع:-

١. أحمد سعيد الشريف، مداخل استراتيجية لإنشاء وتطوير سوق المال في ليبيا، مجلة البحوث الاقتصادية، العددان الأول والثاني، ٢٠٠٧.
٢. رالف شامي، صندوق النقد الدولي: أولويات اصلاح الإدارة المالية في ظل الأوضاع الجديدة"، إدارة شئون المالية العامة، أبريل ٢٠١٢.
٣. مرغني عبد العالي، مؤسسات القطاع العام في مفترق طرق بين إمكانات التطوير واحتمالات الخصخصة: دراسة نظرية"، بحوث اقتصادية عربية، العدد الرابع، ١٩٩٥.
٤. سايليندارباتاناياك وجون غاردنر، ويورخاغراسيا، أولويات اصلاح الإدارة المالية العامة في ظل الأوضاع الجديدة، صندوق النقد الدولي، أبريل ٢٠١٢.
٥. صلاح وهيب عبد الغني، عجز الموازنة العامة في مصر لأسباب وطرق علاج خلال الفترة (١٩٥٠ - ٢٠٠٥)، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، العدد الثاني، ديسمبر ٢٠٠٦.
٦. صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إدارة شئون المالية العامة، أولويات اصلاح الإدارة المالية العامة في ظل الأوضاع الجديدة، أبريل ٢٠١٢.
٧. أحمد حلمي عبد اللطيف، وظيفة الدولة في الاقتصاد المعاصر مع دراسة خاصة للتجربة المصرية منذ بداية سياسة التحرر الاقتصادي ١٩٧٤م، مجلة البحوث الاقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨.
٨. نشرة الحسابات القومية، الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي، مرجع سبق ذكره.
٩. مجلة البحوث الاقتصادية، مرجع سبق ذكره.
١٠. مصرف ليبيا، إدارة البحوث والاحصاء، الاحصاءات النقدية والمصرفية خلال الفترة ١٩٦٦ - ٢٠٠٠.
١١. مصرف ليبيا، إدارة البحوث والاحصاء، النشرة الاقتصادية، ٢٠٠٦.
١٢. مصرف ليبيا المركزي، نشرة الحسابات القومية، الإدارة العامة لتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سبق ذكره.
١٣. اللجنة العامة للتخطيط والمالية سابقاً، ملاحظات في الواقع الاقتصادي والسياسات الاقتصادية في ليبيا، مرجع سبق ذكره.
١٤. شرف عبد السلام الفيتوري، خصخصة الشركات الصناعية في ليبيا بين الواقع والصعوبات، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، ٢٠٠٤.



١٥. عطية المهدي الفيتوري، دور الدولة في التوجه نحو الخصخصة، مرجع سبق ذكره .
١٦. عطية مهدي سليمان، ملاحظات حول عملية التمويل للقطاع الخاص، مرجع سبق ذكره.
١٧. الهيئة القومية للبحث العلمي- الأسس العامة لإعادة هيكلة الاقتصاد الليبي، ١٩٩٢ .
١٨. عبد الحميد صديق عبد البر، التخطيط الاقتصادي والتنمية، مرجع سبق ذكره.

